Algerian Journal of Human and Social Sciences
المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
ISSN : 2588-1558 / EISSN : 2710-8635

المجلد: 05/العدد: 02
(ديسمبر 2021) ص: 25- 39

دور المواطن كفاعل غير رسمي في صنع السياسة العامة الأمنية في الجزائر: دراسة لنماذج

The role of the citizen as an informal actor in security policy-making in Algeria: a study of models

عبد المؤمن حمودي[1*]، مغزيلي نوال[2]

MEGHZILI Nawel[2] , HAMMOUDI Abdelmoumene[*1]

[1]جامعة قسنطينة 3 – صالح بوبنيدر، (الجزائر)

abdelmoumene.hammoudi@univ-constantine3.dz

[2]جامعة قسنطينة 3 – صالح بوبنيدر، (الجزائر)

meghzili_n@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2020/12/06 تاريخ القبول: 2021/01/20 تاريخ النشر: 2021/12/27

ملخص:

عرفت الجزائر عدة أزمات أمنية بعد عام 1991م وقد حاولت السلطات الرسمية وضع سياسات عامة أمنية لمواجهتها، كما عملت على إشراك عدة فواعل ومنها المواطنين في صنع تلك السياسات.

وعليه تسعى هذه الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي إلى إبراز دور المواطن في صنع السياسات العامة الأمنية في الجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى التأكيد على أن دور المواطن لا يزال ضعيف و دوره يقتصر على تزكية السياسات المنتهجة.

الكلمات المفتاحية:

المواطن، صنع السياسة العامة الأمنية، الفواعل.

Abstract :

Algeria has known several security crises after 1991, and the official authorities have tried to develop public security policies to confront them, and have also worked to involve several actors, including citizens, in making those policies.

Accordingly, this study, by relying on the descriptive analytical method, seeks to highlight the role of the citizen in making public security policies in Algeria. The study concluded that the citizen's role is still weak and his role is limited to recommending the adopted policies.

Keywords:

Citizen, security policy making, actors .

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة

تعتبر عملية صنع السياسة العامة من الوظائف الحكومية الهامة والمعقدة في آن واحد وذلك نظرا إلى تعدد الفواعل ذات العلاقة المباشرة بهذا المجال ، وتنوع البيئة السياسية التي تعتبر المحدد الرئيسي لمخرجات صنع السياسات العامة خصوصاً في الأنظمة الديمقراطية أين تشارك جميع الفواعل في صنع السياسات الحكومية (فواعل رسمية وغير رسمية).

وتعد السياسات العامة الأمنية أحد أهم السياسات القطاعية التي تحظى باهتمام متزايد من قبل صانعي القرار في الدول و وذلك نظرا لتزايد التحديات وتنامي التهديدات الأمنية التي فرضت إصلاح المنظومات الأمنية وذلك باعتماد آليات تشاركية تسمح بمساهمة المواطن كأحد الفواعل غير الرسمية إلى جانب الفواعل الرسمية في صنع السياسات العامة الأمنية.

و الجزائر كغيرها من الدول واجهت أزمات أمنية حادة خاصة بعد عام 1991م ،حيث حاولت الحكومات المتعقبة وضع سياسات عامة لمواجهتها ، كما عملت في نفس الوقت على إشراك المواطن بصيغ مختلفة في المساهمة في صنع السياسة العامة الأمنية وقد تجلى ذلك في عدة مناسبة مختلفة مثلا في سياسة مكافحة الإرهاب و في سياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية .

وعليه ومن هذا المنطلق يمكننا طرح الإشكالية التالية " **ما مدى المساهمة الفعلية للمواطن كفاعل غير رسمي في صنع السياسيات العامة الأمنية في الجزائر ؟**

ومنه تهدف هذه المقالة في الأساس إلى : دراسة دور المواطن الجزائري في صنع السياسات العامة الأمنية وتحليل دوره انطلاقا من تجارب مكافحة الإرهاب و الوئام المدني و والمصالحة الوطنية وتقييم هذا الدور .

وفي سبيل الإجابة على هذه الإشكالية تم الاعتماد على الخطة التالية:

أولا: السياسة العامة الأمنية : مقاربة مفاهيمية نظرية.

ثانيا: علاقة المواطن بصنع السياسة العامة الأمنية.

ثالثا: مشاركة المواطن الجزائري في صنع السياسات العامة الأمنية.

رابعا: تقييم دور المواطن الجزائري في صنع السياسة العامة الأمنية.

وفيما يلي شرح بالتفصيل لهذه العناصر:

2. أولا السياسة العامة الأمنية : مقاربة مفاهيمية نظرية

2 .1 مفهوم السياسة العامة الأمنية

يتكون مفهوم "**السياسات العامة الأمنية**" من مفهومين الأول هو "**السياسة العامة**" والثاني هو "**مفهوم الأمن**" وقبل الحديث عن مفهوم السياسة العامة الأمنية سنحدد أولا كل مفهوم على حدا ثم سنعرج ثانيا على مفهوم السياسة العامة الأمنية.

مفهوم السياسة العامة: هناك عدة تعريفات لهذا المفهوم فحسب جيمس أندرسون:" هي برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع[1]. وفي هذا التعريف نلاحظ أن جيمس أندرسون وضع التمييز بين القرار و السياسة باعتبار الأول هو مجرد خيار من بين البدائل، أما السياسة العامة في رأيه هي برنامج هادف وعملي ،لكن هذا التعريف الذي وضعه أندرسون لا يحدد في الواقع من يضع البرنامج و لا كيفية وضعه –**تعريف الباحث ورنر بيسمان** Werner Busssmann و زملائه للسياسة العامة بقولهم:"**مجموعة من القرارات لمختلف المستويات القانونية والإجراءات الخاصة والمنسقة والموجهة إلى الأهداف ،والتي يتخذها الفاعلون المعنيون سواء في الدولة أو القطاع الخاص لحل مشكلة اجتماعية**" [2]، والملاحظ أن هذا التعريف قد عرف السياسة العامة بأنها قرارات وكما سبق وأشرنا هناك فرق واضح بين السياسة العامة والقرار ،كما تكمن أهمية هذا التعريف في إبراز دور الفواعل الرسمية وغير الرسمية ، كما حدد الهدف من السياسة العامة وهو حل المشاكل الاجتماعية.

- **تعريف الباحث : ريشارد روز** Richard Rose

عرف الباحث روز السياسة العامة بقوله:"**برنامج عمل حكومي ،يعني تركيبة خاصة تحتوي على قوانين وتخصيصات مالية وإدارات وموظفين، من أجل مجموعة أهداف محددة بهذا القدر أو ذالك من الوضوح "**[3].

مفهوم الأمن: يعرف الأمن على انه" تلك الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحاها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية[4].

- **تعريف الباحث موريس كيسون** Maurice Cusson

حسب الباحث موريس كيسون "**الأمن الداخلي يعني كل الوسائل التي تهدف إلى حماية الناس والممتلكات والمؤسسات ضد التهديدات المتأتية من المجتمع نفسه"**[5]. ،وقد فرق الباحث في هذا التعريف بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي، حيث حصر مفهوم الأمن في حماية الناس والممتلكات والمؤسسات من تهديدات داخلية وأغفل في تعريفه التهديدات الخارجية المتعلقة بالأمن الخارجي.

- **تعريف توماس شيلينج** Thomas C. Scheeling

عرف الباحث توماس شيلينج الأمن بقوله هو: "**الحفاظ على الدولة حرة وضمان فاعلية القيم والمؤسسات الرئيسية فيها**"[6] ، وهذا التعريف يركز على حماية وحفظ الدولة من كل التهديدات المحتملة ضد حريتها وقيمها ومؤسساتها.

أما مفهوم **السياسات العامة الأمنية** فيمكن تعريفه من خلال الأتي:

- **تعريف الباحث سيبستيان روشي Sébastian Roché**

حسب هذا الباحث" تتكون السياسات العامة الأمنية من جميع الأحكام التشريعية والتنظيمية المتخذة لإدارة المجال الأمني، وكذلك إجراءات عامة أو البرامج التي تم تنفيذها من قبل المسؤولين المحليين والوطنيين المنتخبين،أو الإداريين لوحدهم ،أو بالشراكة مع الجمعيات الشريكة الأخرى أو التجار. وهي تستهدف مرتكبي أعمال العنف، ولكن أيضا للضحايا والرأي العام[7] .

- **تعريف الباحثة ميليوزا رادريمابينينا Mialisoa Randriamampianina**

حسب هذه الباحثة فان السياسات العامة الأمنية هي "جميع السياسات الداخلية لدولة لإنشاء أو إعادة إحلال السلام والحفاظ على أراضيها، لضمان الحكم ووسائل للعيش والعمل والاستثمار والقيام بالمشاريع بهدوء"[8] والباحثة هنا ربطت السياسات العامة الأمنية بالسياسات الداخلية للدول لمواجهة التهديدات الأمنية المختلفة وهذا بغرض الحفاظ بشكل أساسي على السلام والأمن وغيرها من الأهداف الأخرى.

- **تعريف الباحث مارسل بلو Marcel Belleau**

حسب هذا الباحث فإن السياسات العامة الأمنية تعني "جميع التدابير والخدمات التي تتخذها وتقدمها الدولة لضمان سلامة مواطنيها والنظام العام، و هذا يشمل أجهزة المخابرات والشرطة و أجهزة الوقاية ومكافحة الحرائق ومنظمة الأمن المدني، ... "[9] يشير هذا التعريف إلى طبيعة السياسات العامة الأمنية باعتبارها مجموعة من التدابير والإجراءات و الخدمات وفي نفس الوقت يشير هذا التعريف إلى الدولة كصانع لهذا السياسات العامة الأمنية والفواعل المساهمة في تنفيذ هذه السياسات .

- **تعريف الباحثة سفرين جرمن Severine Germain**

في رأيها السياسات العامة الأمنية :" **السياسات العامة للأمن تهدف إلى مكافحة جنوح (التهديدات الفعلية) وانعدام الأمن (التهديدات المتصورة)**"[10] ،وهذا التعريف يركز في الواقع على الغرض الذي تسعى إليه السياسات العامة الأمنية والذي يشمل حسب الباحثة شقين الأول يتعلق بمواجهة التهديدات الفعلية التي تواجه الدولة أما الثاني فيتعلق بموجهة التهديدات المتصورة أو التي يمكن أن تحدث.

أما الباحث **رياض بوريش** بأن" هناك سياسات عامة أمنية عندما تحاول سلطة عامة محلية أو وطنية أو إقليمية من خلال برنامج عمل منسق تعديل البيئة الأمنية لمختلف الفواعل ضمن إطار ضبط المنطق القطاعي[11].

2.2 خصائص السياسة العامة الأمنية

تتميز السياسة العامة الأمنية بجملة من الخصائص تتمثل في:

- السياسة الأمنية ذات سلطة شرعية ورسمية حيث بمجرد إقرار سياسة عامة معينة من قبل صانعيها لابد من إصدار قانون بشأنها أو مرسوم .
- تشمل البرامج و الأفعال التي تقوم بها مؤسسات الحكومة و تصدر بشأنها قانونا أو قرار يحدد أهدافها بشأن سياسة ما و بذلك فهي تعبر عن توجهات الحكومة الإيديولوجية والسياسية.
- تشمل على الأعمال الرسمية الموجهة نحو أهداف مقصودة و لا تشمل التصرفات العشوائية و العفوية التي تصدر عن بعض المسؤولين.
- السياسة العامة الأمنية قد تكون ايجابية في صياغتها أو سلبية، فهي قد تأمر بالتصرف باتجاه معين أو قد يكون سكوتها أو عدم التزامها بالتصرف إزاء ظواهر معينة بمثابة توجه.
- السياسة العامة الأمنية تحتوي على أسلوب معين من الإجراءات الحكومية التي ينفذها أشخاص رسميون بدلا من قرارات لم تصل إلى مرحلة الانتهاء من تنفيذها وبالتالي فهي تمثل ما تقوم الحكومات فعلا بتطبيقه.
- تمتاز بالشمولية والعمومية وتهدف إلى تحقيق المصلحة العامة حيث تستهدف عدد أكبر من الجمهور المقصود من وراء السياسة المطبقة.
- تمتاز السياسة العامة الأمنية بالاستمرارية بمعنى أن لا يقوم صانعو السياسة بإعداد برامج جديدة تماما و إنما يكتفون بإدخال تعديلات جزئية على ما هو مطبق فعلا من سياسات و برامج .

صنع السياسة الأمنية لأية حالة يرتبط بقضية أو مجال معين كما أن له نطاقا زمنيا محددا، وبمعنى آخر أنه يجتاز مراحل مختلفة مما يتطلب إشراك مؤسسات حكومية مختلفة، ودرجة

اشتراك المؤسسات السياسية في رسم هذا النوع من السياسة تتباين من نظام إلى آخر، بل و من حقبة إلى أخرى داخل النظام نفسه[12].

2 .3 مستويات ومراحل صناعة السياسة الأمنية

تتضمن السياسة العامة عدة مستويات كما أن صناعة السياسة العامة الأمنية تمر بعدة مراحل مختلفة.

2 .3 .1 مستويات صناعة السياسة الأمنية

وضع الباحث ياماك فاتيح تصنيف لمستويات السياسة العامة يتخلف عن التصنيفات السابقة من ناحية تركيزه فقط على مستويات السياسات العامة الأمنية ،ففي رأيه هناك عدة مستويات في الدولة تعمل على سن وتنفيذ السياسات العامة الأمنية التي يتم بمقتضاها استحداث مختلف التدابير والإجراءات التي تتعلق بمحاربة مختلف التهديدات الأمنية، وتتمثل هذه المستويات في الأتي[13] :

- **المستوى السياسي:** على هذا المستوى تتخذ جميع التدابير المتعلقة بمحاربة التهديدات المختلفة (مثل التهديدات الإرهابية)من طرف المؤسسات السياسية مثل تطوير السياسات العامة الأمنية ووضع تشريعات وقوانين وقواعد محاربة الجريمة والإرهاب.

- **المستوى القانوني:** يتم على هذا المستوى وضع الإطار القانوني ومبادئ قانونية تتكيف بشكل أفضل وفعال مع واقع التهديدات المختلفة في الدولة، و ينبغي أن يتضمن هذا الإطار القانوني حسب الباحث ياماك تدابير وإجراءات فعالة.

- **المستوى التنفيذي:** على هذا المستوى توجد الأجهزة الأمنية والوحدات الأمنية الخاصة المعنية بمواجهة مختلف التهديدات مثل وحدات مكافحة الإرهاب وهي التي تتولى تطبيق السياسات العامة الأمنية.

في ضوء ما تقدم يمكن القول أن الباحث ياماك قد حاول وضع تصور محدد لمستويات السياسة العامة الأمنية وقد حاول الربط كل مستوى(البناء المؤسساتي)في الدولة وما يحدث فيه على مستوى السياسات العامة الأمنية .

2 .3 .2 مراحل صناعة السياسة العامة الأمنية

تمر عملية صنع السياسات العامة الأمنية بعدة مراحل وهذا باعتبارها عملية دائرية فحسب الباحث فتيح ياماك YAMAC Fatih يمكن التعامل مع السياسات العامة الأمنية باعتبارها عملية تتشكل من عدة مراحل وهي تشمل في رأيه[14] :

– تحديد المشكلة الأمنية المطروحة وتحليلها مثل التهديد الأمني الإرهاب .

– تحديد الأهداف: يعني تحديد الأهداف المعنية بالسياسات العامة الأمنية مثل مكافحة الإرهاب.

– تحديد الوسائل. وهي تشمل تجنيد كل الوسائل المتاحة السياسية والإدارية القضائية والمادية وكل الفواعل المعنيين ...الخ.

– نتائج السياسة : وهي تشمل حسب الباحثة تقييم السياسة ناجحة أم فاشلة .

– أثار السياسة: وهي تحديد أثار هذه السياسات الأمنية من ناحية السلبيات والانحرافات التي حدثت ...الخ.

3. ثانيا علاقة المواطن بصنع السياسة العامة الأمنية

إن دور المواطنون منذ أن نبه إلى ذلك ميكيافيلي[15] Public Voice مهم في صنع السياسة العامة ولا يمكن تجاهله أو إغفاله في مختلف الأنظمة السياسية، وهذا ما علق عليه الباحث الأمريكي شارل ليندبوم Lindblom Charles بقوله: "...**إن لمطالب ورغبات الأفراد (المواطنون) مكانة وموقفا مؤثرا في رسم السياسات العامة حتى في المجتمعات التسلطية أو الديكتاتورية**" [16]، وهذا الدور الذي يلعبه المواطنون في تزايد ملحوظ في الدول الديمقراطية المعاصرة ويرجع الباحث **أرشون فانغ Archon Fung** هذا الأمر إلى أن: "**المواطنون**

المعاصرون يرغبون في بذل تأثير كبير على القرارات التي تمسهم أو التي تشرع باسمهم لأن هذا التأثير هو جوهر الديمقراطية ...."[17].

ويشارك المواطنون حسب الباحثان جابرييل ايه الموند و جي بنجام باويل الابن في صناعة السياسة العامة بعدة طرق وأنشطة وهي في رأيهم ثلاثة[18]:

– **نشاطات توضيح المصالح:** ويطلق عليها أيضا مصطلح **اتصالات بسيطة** وهي مطالب محدودة وشخصية أو التماسات مقدمة من طرف المواطنين إلى النظام السياسي .

– **نشاطات ضمن مجموعات مصالح:** حيث يشارك المواطنون في السياسات كأعضاء في مجموعات مصالح والتي قد تتضمن مجموعات رسمية منظمة لتوضيح المصالح مثل المجموعات المهنية أو مجموعات محلية غير رسمية.

– **نشاطات تجميع المصالح:** وهي تلك النشاطات التي يقدم فيها المواطنين دعما سياسيا فعالا لقائد سياسي أو جماعة، وتشمل هذه المجموعة التصويت والحملات في الانتخابات التنافسية (اختيار القادة).

و مشاركة المواطنين في رسم السياسات العامة مهم للغاية وحسب الباحث عامر خضير الكبيسي فان فوائد مشاركة المواطنين تتمثل في النقاط الآتية [19]:

– تضمن الحكومات بمشاركة المواطنين التأييد والدعم لسياساتها المختلفة.

– تضمن الحكومات من خلال مشاركة المواطنين الثقة والشرعية اللازمة لأداء مهامها.

– تعزيز تعاون المواطنين مع الحكومة لإنجاح السياسات العامة وتنفيذها.

– دعم السلوكيات الديمقراطية وإضفاء الشرعية على ما يتم اتخاذه من سياسات عامة.

إن هذه الأهمية لدور ومشاركة المواطن في السياسات العامة بشكل عام أكد عليها الباحثين في السياسات العامة الأمنية فحسب الباحث سيبستيان روشي **Sébastian Roché** يشارك "**المسؤولين المحليين والوطنيين المنتخبين، أو الإداريين لوحدهم، أو بالشراكة مع الجمعيات الشريكة الأخرى أو التجار...**" في رسم وتنفيذ السياسات العامة الأمنية.

وفي نفس السياق حسب **فرنسوا ديو François Dieu** السياسات العامة الأمنية يتم رسمها وتنفيذها من طرف الهيئات العامة الشرعية :" **وإذا لزم الأمر، الشركاء من القطاعين العام والخاص الآخر، استجابة فعالة لمختلف أشكال انعدام الأمن الناجم عن ظاهرة الإجرام**"[20].

والى جانب ما تقدم وكما يذهب إلى ذلك الباحث بوريش رياض فإن رسم وتنفيذ السياسات العامة الأمنية يتوقف على دور مختلف الفاعلين، كما أن إصلاح السياسات العامة الأمنية يتطلب اشتراك مختلف فواعل :"**الوزراء المعيين ،أجهزة الأمن ، فواعل سياسيين،برلمانيين، مجتمع مدني،مؤسسات وطنية**"[21].

4. ثالثا مشاركة المواطن الجزائري في صنع السياسات العامة الأمنية

شارك المواطنين في الجزائر بصيغ مختلفة و في مناسبات مختلفة و بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع السياسات العامة الأمنية ، و يمكن الاعتماد على عدة نماذج في هذا السياق أهمها:

4 .1 سياسة مكافحة الإرهاب

شكلت سياسة مكافحة الإرهاب في الجزائر منذ عام 1992م تدريجيا أولوية لدى الدولة الجزائرية فالملاحظ أنه مع تطور الأوضاع الأمنية تم التعامل معها "**كظاهرة إرهابية يجب القضاء عليها**" فانتقل من إعلان الطوارئ إلى سن قوانين مكافحة الإرهاب والتخريب، و سياسة مكافحة الإرهاب ظلت ثابتة عند مختلف الحكومات حتى بعد صدور قانون الوئام المدني وقانون المصالحة الوطنية .

وقد تم إشراك المواطن في تنفيذ هذه السياسة فإلى جانب قوات الأمن النظامية (الشرطة والدرك والحرس الجمهوري و الجيش الوطني الشعبي ،القوات الخاصة لمكافحة الإرهاب) تم إشراك المدنيين فيما أصبح يعرف بالدفاع الذاتي والباتريوت (الوطنيين) حيث بلغ عددهم أكثر من 100 ألف ،إلى جانب سلك الحرس البلدي الذي بلغ عدد أفراده أكثر من 94 ألف فرد.

وبفضل انخراطهم في سياسة مكافحة الإرهاب ساهم المواطنين بشكل أساسي في نجاحها من منطلق معرفتهم المعمقة بتضاريس والطبيعة الجغرافية للمناطق التي يعملون فيها وكذا بفضل الخبرة التي اكتسبوها مع مرور الوقت.

4 .2 الاستفتاء حول قانون الوئام الوطني 1999 م

تبنت الجزائر بعد عام 1999م مقاربة قائمة على سياسة الوئام المدني حيث تولت الحكومة آنذاك مهمة إعداد مشروع قانون الوئام المدني وعرضته على البرلمان للمناقشة وقد تم عرضه ومناقشته والمصادقة عليه بالأغلبية بالمجلس الشعبي الوطني بتاريخ 08 جوان 1999ثم المصادقة عليه في مجلس الأمة بتاريخ 11 جويلية 1999 ليتم بعد ذلك صدور قانون الوئام المدني رقم 99-08 الصادر بتاريخ 13 جويلية 1999، وبالرغم من حصول القانون على موافقة البرلمان بغرفتيه إلى أن الرئيس طرحه للاستفتاء الشعبي بناء على رغبة منه وإصراره على إضفاء غطاء سياسي ودستوري لمسعاه[22]، حيث بعد مصادقة البرلمان على مشروع قانون الوئام المدني وعرضه على الاستفتاء الشعبي في 16 سبتمبر 1999م الذي حاز على 98.63 % من أصوات الناخبين[23]، صدر قانون الوئام المدني رقم 99-08 والذي تضمن 43 مادة موزعة على ستة (6) فصول دخل حيز التنفيذ في 13 جويلية سنة 1999، وفي رأي عبد العالي الزواغي فان نتائج الاستفتاء بقوله: "**هي نتائج عبرت عن رغبة الشعب في وضع حد للمحنة التي عانى خلالها ويلات التقتيل الوحشي والاغتصاب وتدمير الممتلكات العامة والخاصة، ما مكن من إعادة السلم والأمن إلى مختلف مناطق الجزائر، لتنطلق من جديد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**" [24] .

4 . 3 الاستفتاء الشعبي حول السلم و المصالحة الوطنية (2005)

استكمالا لسياسة الوئام المدني تم تبني سياسة المصالحة الوطنية وهي سياسة مكملة له تهدف لاستتباب الأمن داخل البلاد و تحقيق التنمية الشاملة من خلال المعالجة الجذرية والنهائية للأزمة الوطنية، حيث تم إقرار مشروع **السلم والمصالحة الوطنية** للاستفتاء الشعبي حيث صادق عليه الشعب الجزائري في 29 سبتمبر 2005م بنسبة 97.38 %.

يعتبر **ميثاق السلم والمصالحة الوطنية** امتداد لقانون الوئام المدني وقانون الرحمة إذ حاول مشروع الميثاق معالجة الأزمة الجزائرية بصورة حاسمة من خلال إقرار العفو عن الجماعات المسلحة والجيش الإسلامي للإنقاذ وجاء أيضا لسد الفراغ القانوني للمرحلة الممتدة

من 13 جانفي 2000 تاريخ انقضاء مفعول القانون إلى غاية 19 افريل 2005، وكذا لمعاجلة مخلفات الأزمة الأمنية التي عرفتها البلاد.

إن مشاركة المواطنين الواسعة في الاستفتاء الشعبي عام 2005م حول هذا القانون – ميثاق السلم والمصالحة الوطنية – رغم ما أثير حوله من تحفظات سياسية وقانونية،قد منحه شرعية شعبية ودستورية كبيرة داخليا وخارجيا حيث أدى ذلك إلى استتباب الأمن والسلم في البلاد .

5 .تقييم دور المواطن في صنع السياسة العامة الأمنية الجزائرية

يمكن في ضوء ما تقدم تقييم دور المواطن في صنع السياسة الأمنية الجزائرية في ما يلي:

– **احتكرت** السلطات الرسمية **كفاعل رسمي** في الدولة صنع السياسة العامة الأمنية في الجزائر، وهي سياسات استهدفت حسب التبريرات المقدمة توفير الأمن والسلم في الدولة، حيث تم البدء بسياسة مكافحة الإرهاب في عز الأزمة ثم تلي ذلك سياسة الوئام المدني عام 1999م وسياسة السلم و المصالحة الوطنية عام 2005م.

– **دور المواطن كان ضعيف** في صنع السياسة العامة الأمنية وكما أشرنا سابقا فان تقييم دور المواطن الجزائري في صنع السياسة العامة الأمنية يبقى دور محدود مقتصر على المشاركة في التنفيذ كما حدث في سياسة مكافحة الإرهاب أو على التزكية كما حدث على الاستفتاء الشعبي فقط كأداة لتفعيل مشاركة المواطن في السياسة العامة الأمنية.

– **دور المواطن كان مهم في تنفيذ** سياسة مكافحة الإرهاب حيث لعب المواطنين دور بارز ومهم من خلال فرق الدفاع الذاتي أو سلك الحرس البلدي، حيث لعب المواطنين المتطوعين دور محوري في محاربة الإرهاب بحكم الخبرة ومعرفة المناطق التي يشتغلون بها، وهذا ما ساعد القوات النظامية من تحقيق انتصارات مهمة أمام جحافل الإرهابيين في ربوع الوطن.

– **دور المواطنين كان مهم ومحوري في تزكية** السياسات العامة الأمنية القائمة و المنتهجة لمعالجة الأزمة الأمنية حيث ساهم الموطنين في إضفاء الشرعية الدستورية والشعبية على سياسة الوئام المدني و سياسة المصالحة الوطنية من خلال الاستفتاءات

الشعبية عامي 1999م و 2005م، وهذا ما ساهم من دون شك في رجوع الآلاف من الإرهابيين من الجبال وتسليم أنفسهم للجيش الوطني الشعبي كما أن هذه التزكية والالتفاف الشعبي حول هذه السياسات ساهم في نجاحها وفي عودة السلم والأمن إلى البلاد.

– **إن توجه الدولة إلى تبني الديمقراطية والمشاركة الشعبية منذ 1989م في الدساتير المختلفة لم يحمل في الواقع أي أدوار جديدة وملموسة للمواطنين في المشاركة في صنع السياسات العامة** المختلفة ومنها السياسات العامة الأمنية ،والحراك الشعبي الذي انطلق بقوة في ربوع الوطن في شهر فيفري عام 2019م جاء للتأكيد على هذا التهميش وعلى الأحادية في إدارة البلاد وفي احتكار صنع السياسات العامة فيها.

6. خاتمة

لقد تناولت هذه الدراسة " **دور المواطن كفاعل غير رسمي في صنع السياسة العامة الأمنية في الجزائر**"، وذلك انطلاقا من عدة نماذج وهي سياسة مكافحة الارهاب و قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية، وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج يمكننا ذكرها في التالي:

– أن السياسات العامة الأمنية تشكل أحد أهم السياسات القطاعية في الدولة.

– أن المواطن يعتبر فاعلا غير رسمي إلى جانب الفواعل الرسمية في صنع السياسات العامة الأمنية.

– محدودية مشاركة المواطن الجزائري في صنع السياسات العامة الأمنية انطلاقا من النماذج التي تم دراستها سياسة مكافحة الإرهاب و قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية – فالمواطن الجزائري لا يساهم بشكل كبير في رسم السياسة الأمنية ولا زال لم يرقى إلى المستوى الذي يساهم فيه بشكل فعال في رسم السياسة الأمنية–

– يشكل الاستفتاء الشعبي أداة محدودة لتفعيل مشاركة المواطن في صنع السياسات العامة الأمنية كما حدث مع الوئام المدني أو المصالحة الوطنية.

7 . الهوامش والمراجع

[1] جيمس أندرسون، **صنع السياسات العامة**،ترجمة: عامر الكبيسي (عمان :دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1999)، ص 15.

[2] Werner Bussmann, Ulrich Kloti, Peter Knoepfel, **Politiques publiques évaluation**, (Paris : ECONOMICA collection politique comparée ECONOMICA, 1998), p. 59.

[3] صالح بلحاج، **تحليل السياسات العامة: الجزء الأول الديناميكيات والمعارف الأساسية**، (الجزائر: دار بن مرابط، 2015)، ص 9.

[4] محمد السعيد بن غنيمة، فواعل صنع السياسة الأمنية في الجزائر بين التحديات الداخلية والضغوطات الإقليمية، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 19 جوان 2018، ص 262.

[5] Maurice Cusson, Qu'est-ce que la sécurité intérieure, **Revue internationale de criminologie et de police technique et scientifique**, 2000, p. 9.

[6] أحمد محمد أبو زيد، الأمن والتنمية ارتباطات نظرية، (ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر السنوي الأول للعلوم الاجتماعية والإنسانية ''من النمو المعاق إلى التنمية المستدامة''، الدوحة: المركز العربي للأبحاث دراسات السياسات، 24 – 26 مارس 2012)، ص ص 8– 9 .

[7] Séverine Germain, Les politiques locales de sécurité en France et en Italie une comparaison de villes de Lyon Grenoble Bologne et Modène, Thèse de doctorat de science politique (France : Université de Pierre Mendes : Institut d'études politiques de Grenoble, Novembre 2008), p. 13.

[8] Mialisoa Randriamampianina, **Sécurité et Défense : Nouveaux Défis, Nouveaux Acteurs** (Allemand FRIEDRICH-EBERT-STIFTUNG, 2009), p. 9.

[9] Richard Garon and Dany Deschenes, Y a-t-il un rôle pour les forces armées en sécurité publique http://www.cda-cdai.ca/symposia/2003/garon.htm, p. 5 شهد 2016– يوم 3 أوت

[10] Séverine Germain, op. cit., p. 13.

[11] Riadh Bouriche, Approches et conceptions des politiques publiques sécuritaires: cas des pays du Maghreb, Dialogue Méditerranéen, N°04, 2013, p. 19.

[12] سفيان عيساوي، توظيف المعايير الدولية في صناعة السياسة الأمنية الجزائرية، نقلا عن الموقع:

https://www.politics-dz.com/community/threads/tuzif-almyaiir-alduli-fi-snay-alsias-al-mni-algza-ri.6706/

[13] Yamac Fatih, La police et le terrorisme religieux en Turquie, Thèse de doctorat en sciences administratives, (Université Lumière Lyon 2 : faculté de droit et sciences politiques, 2008), pp. 117-118.

[14] Yamac Fatih, op. cit., pp. 186-188.

[15] محمد فايز عبد أسعيد، **قضايا علم السياسة العام** (بيروت: دار الطلعية للطباعة والنشر، 1986)، ص 104.

[16] عباس حسين و ارزوقي عباس عبد، السياسات العامة : إطار منهجي، **مجلة أهل البيت** (المجلد 1، العدد 1، 2004)، ص 149.

[17] Fung Archon, Démocratiser le processus d'élaboration des politiques, Télescope (vol. 17, n° 1, 2011), p. 2.

[18] جابرييل ايه الموند و جي بنجهام باويل الابن، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية**، تر هشام عبد الله، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 1998، ص 85.

[19] عامر خضير الكبيسي، **السياسات العامة: مدخل لتطوير أداء الحكومات** (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،2008)، ص 105.

[20] Séverine Germain, op. cit., pp. 13-67.

[21] Riadh Bouriche, Elaboration et application des politiques publiques de sécurité, **revue des sciences juridiques, administratives et politiques** (N° 12, 2011), p. 68.

[22] محمد السعيد بن غنيمة، فواعل صنع السياسة الأمنية في الجزائر بين التحديات الداخلية والضغوطات الإقليمية، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 19 جوان (2018)، ص 266.

[23] منصوري لخضاري، **السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات – الميادين– التحديات**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2015)، ص 146.

[24] عبد العالي الزواغي، عن سنوات المصالحة العشر في الجزائر، شهد يوم 15 مارس 2016م.
http://www.ultrasawt.com/